

الأمم المتحدة ترفض تحركات البوليساريو بالكركرات

محمد ماموني العلوي

غالبية الدول الأفريقية لم تعد تنق في الأطروحة الانفصالية والكثير منها فتح تمهيلات دبلوماسية بكبرى مدن الصحراء. وفي السياق ذاته جدد المغرب التزامه بإيجاد حل نهائي للخلاف الإقليمي حول الصحراء الغربية، في إطار وحدة الترابية وسيادته الوطنية، حيث قال رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، في كلمة مسجلة السبت خلال المناقشة العامة في إطار الدورة الـ75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، إن المملكة المغربية لا تزال ملتزمة بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

كما أكد رئيس الحكومة أن موقف المغرب لا يشوبه أي غموض، فلا يمكن أن ينجح البحث عن حل سياسي نهائي إلا إذا كان يندرج في إطار المعايير الأساسية الأربعة التالية المتتملة في السيادة الكاملة للمغرب على صحرائه ومبادرة الحكم الذاتي كحل لهذا النزاع المفتعل؛ والمشاركة الكاملة لجميع الأطراف في البحث عن حل نهائي؛ مع الاحترام التام للمبادئ والمعايير التي كرسها مجلس الأمن في جميع قراراته منذ 2007.

وإعاد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وضع ملف العلاقات الجزائرية - المغربية في الواجهة مرة أخرى عندما قال في خطابه أمام الدورة العادية الـ75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، إن "الجزائر تدعو إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، المؤجل منذ أكثر من 29 سنة، والتعجيل بتعيين مبعوث للأمم العام الأممي".

وحاول تبون الظهور كمحايد في النزاع إذ دعا إلى تفعيل مسار المفاوضات بين طرفي النزاع، في إشارة إلى المغرب وجبهة البوليساريو، علما أن المغرب والمنظمة الدولية يعتبران الجزائر طرفا رئيسيا في النزاع الإقليمي.

المشري وعقيلة يشاركان في الحوار الليبي بالمغرب

وتعليقا على الاتفاق، قال مراقبون إنه مجرد حبر على ورق بانتظار التطبيق على أرض الواقع، مشيرين في الآن ذاته إلى أن التطورات الميدانية في ملف الأزمة يجعل من هذا الاتفاق صعب التحقيق في ظل التعقيدات وتداعيات الخيوط والمصالح في ما بين الفرقاء الليبيين.

وإذ اتفق الطرفان على مواصلة الحوار واستئناف هذه اللقاءات في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر الجاري من أجل استكمال الإجراءات اللازمة التي تضمن تنفيذ وتفعيل هذا الاتفاق.

وأشاد الطرفان في بيانهما "الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم جهود المملكة المغربية الرامية إلى توفير الظروف الملائمة، وخلق المناخ المناسب للوصول إلى تسوية سياسية شاملة في ليبيا".

وكان رئيس المجلس الرئاسي الليبي، فايز السراج، أعلن قبل أيام عن "رغبته في تسليم مهامه إلى السلطة التنفيذية القادمة، في موعد أقصاه نهاية أكتوبر المقبل"، على أن تكون لجنة الحوار قد استكملت أعمالها.

واستضافت مونترو بسويسرا على مدار يومين اجتماعا تشاوريا بين الأطراف الليبية بدعوة من مركز الحوار الإنساني وبرعاية الأمم المتحدة.

وتوافق المشاركون في الاجتماع التشاوري على إجراء انتخابات خلال 18 شهرا والبدء بإعادة تشكيل المجلس الرئاسي الليبي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وعلى إثر هذه المحادثات، قالت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (...) وعقب أسابيع مكثفة مع الأطراف الرئيسية الليبية والدولية، ستطلق البعثة الترتيبات اللازمة لاستئناف الحوار السياسي الليبي الشامل". ودعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته ودعم عملية الحوار السياسي.

الرباط - بعد خفوت الاهتمام الدولي بقضية الصحراء مقابل قضايا تشكل تحديا للسلام والأمن العالميين، طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، البوليساريو بعدم عرقلة حركة السير المدنية والتجارة المنتظمة بالمنطقة العازلة للكركرات، وذلك في رد فعل على استفزازات البوليساريو الأخيرة بالمنطقة، مشددا على الامتناع عن أي إجراء قد يشكل تغييرا في الوضع القائم بالكركرات.

وكشف نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، فرحان حق في تصريح إعلامي، "أن منظمة الأمم المتحدة على علم بدعوات البوليساريو للقيام بتظاهرات جديدة بالكركرات بهدف عرقلة حركة السير المدنية والتجارية".

وبمباركة جزائرية لوجيستيا وسياسيا أكدت مصادر محلية من منطقة الكركرات، المتواجدة في المنطقة بين المغرب وموريتانيا، توجه عدد من السيارات رباعية الدفع، نقل شبانا من مخيمات تندوف، بهدف إغلاق المعبر الحدودي بإقامة مخيم في المنطقة، وتعطيل حركة المرور التجارية. وأجرى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، مباحثات عبر تقنية المناظرة المرئية، مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، وذلك على هامش الدورة الـ75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، تمحورت حول آخر التطورات المتعلقة بقضية الصحراء المغربية، وربط الوضع الحالي بقضايا الأمن والاستقرار بليبيا ومنطقة الساحل، ومجموع القارة الأفريقية.

وقال مراقبون إن هذه المواقف لن تغير من الوضع على الأرض شيئا حيث أن المنتظم الدولي يدعم الموقف المغربي المتمس بالموضوعية والمصداقية، خصوصا مبادرة الحكم الذاتي كإطار سياسي للحل الذي تؤيده بكبرى الدول، مشيرين إلى أن الجزائر تشهد دائما الدعم لدول أفريقية بعينها، لكن

الرباط - أكد مسؤول في المجلس الأعلى للدولة الليبية، الأحد، مشاركة رئيس المجلس خالد المشري في الحوار الليبي بالمغرب، المزمع انطلاقه الثلاثاء. وأضاف المسؤول أن "وفد المجلس سيصل الأحد للمغرب، على أساس أن يلتحق به المشري، الثلاثاء".

وتوقع المسؤول الليبي أن "تسير الأمور بشكل إيجابي في هذا الحوار"، وبحسب الإعلام المحلي المغربي، فإنه من المتوقع أن يشارك في الحوار الليبي، عقيلة صالح، رئيس مجلس نواب طبرق (شرق).

واحتضن المغرب الجولة الأولى من الحوار الليبي ما بين 6 و10 سبتمبر الحالي، التي جمعت وفدين من المجلس الأعلى للدولة ومجلس نواب طبرق.

وسبق أن توصل طرفا النزاع في ليبيا في ختام المحادثات البرلمانية التي جرت في مدينة بوزنيقة الساحلية الغربية إلى "اتفاق شامل حول معايير تولي المناصب السيادية بهدف توحيدها"، كما جاء في البيان الختامي للاجتماع.

وكان الخلاف بشأن هذه المناصب يتمحور حول تعيين حاكم المصرف المركزي الليبي ورئيس المؤسسة الوطنية للنقط وقائد القوات المسلحة، وجمعت المحادثات وفدين يضم كل منهما خمسة نواب من المجلس الأعلى للدولة في ليبيا وبرلمان طبرق المؤيد لقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر.

وجاء في البيان الختامي المشترك أن "هذه اللقاءات جرت في أجواء ودية وأخوية يسودها التفاهم والتوافق وأسفرت عن اتفاق شامل حول المعايير والأليات الشفافة والموضوعية لتولي المناصب السيادية".

وأضاف البيان الذي تلاه عضو مجلس النواب إريس عمران أن "الطرفين اتفقا أيضا على استئناف هذا الحوار في الأسبوع الأخير من الشهر الجاري من أجل استكمال الإجراءات اللازمة التي تضمن تنفيذ وتفعيل هذا الاتفاق".

عقدة الزعامة تدفع لتشتت موقف الإسلاميين من الاستفتاء الدستوري

حركة «حمس» تدعو أنصارها للتصويت بـ«لا» على مسودة الدستور



لن نصوت على مسودة الدستور

ويرى هؤلاء أن خلافات الإسلاميين ليست وليدة اليوم أو محطة الاستفتاء الشعبي على الدستور، وإنما تعود إلى السنوات الأولى لميلاد التعددية الحزبية في البلاد، فالترجيحية وعقدة الزعامة وقصور الرؤية، هي سمة غالبية لدى قيادات التيار، ولذلك فإن الانقسام المسجل حول الاستحقاق القادم ليس مفاجئا للراي العام ولا للإسلاميين أنفسهم.

وتعترض الاستفتاء الشعبي على الدستور عدة معوقات، يأتي على رأسها تقليد المقاطعة التي دأب الجزائريون على التمسك بها في الاستحقاقات الانتخابية، وحالة الاحتقان السياسي الداخلي بسبب تضيق السلطة على الحريات السياسية وتجاهل مطالب الحراك الشعبي، فضلا عن توجه عدة قوى سياسية إلى مقاطعة الاستحقاق كتكتل البديل الديمقراطي وجبهة القوى الاشتراكية، ولم يبق أمام السلطة إلا أحزاب الموالاته المغضوب عليها ونسيج المجتمع المدني الذي تراهن عليه لإنجاح الموعد رغم اهتزاز صداقيته وتمخيله للشوارع الجزائري.

وتصورات الحركة للدستور، لكنه اشترط على السلطة مراجعة تركيبة اللجنة التي أسندت لها مهام الإشراف على العملية، بدعوى الخفيات الأيديولوجية المناهية لنواب الشعب لدى عضائها وعلى رأسهم رئيسها أحمد لعرابة. ولم يستغرب متابعون لشؤون تيار الإسلام السياسي في الجزائر، رغم المتجددة في صفوف التيار، إلا محاولات التحالف ولملة الصفوف في السنوات الأخيرة بين حركتي التغيير وحمس، وبعدها بين البناء وحمس، إلا أن المساعي لم تحقق غرض الوطاء.

وفي المقابل لم يتوصل الإخوان المحليون إلا إلى إقامة تحالف هش تجسد في كتلة نيابية في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، بين حركات النهضة والعدالة والبناء، سرعان ما تفجرت بعد انشقاق النائب سليمان شنين عن التحالف بعد دعمه من طرف قيادة الجيش السابقة ليكون رئيسا للغرفة البرلمانية، دون العودة إلى التشاور مع قيادات الأحزاب.

والمنشقة عنها "البناء الوطني"، التي قررت دعم الدستور خلال الاستفتاء المذكور، وهو الأمر الذي يجسد حالة التشرخ الداخلي في صفوف التيار الإخواني، خاصة بعد التلاسن المسجل في الآونة الأخيرة بين الطرفين، على خلفية رؤية كليهما لمسألة دسترة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية.

وبهذا الموقف يبقى الإخوان في محيط المسارات التي حددتها السلطة منذ الانتخابات الرئاسية المنتظمة في ديسمبر الماضي، ففصل حركة البناء رغم خوضه الاستحقاق المذكور، عبر مرشحته عبدالقادر بن قرينة، الذي حل ثانيا بعد الرئيس الحالي عبدالمجيد تبون، فإن الرجل تحول إلى داعم لمسار السلطة الجديدة، بينما حافظت حمس على التحرك غير بعيد عن حدود السلطة المذكورة، رغم انتقاداتها الشديدة لضمون الدستور.

وفي خط متوازن تسير جبهة العدالة والتنمية بقيادة عبدالله جبالله، بعد إعلانها مقاطعة الاستفتاء ورفضها المشاركة في عملية النقاش والإثراء، حيث أعد رئيسها وثيقة تحمل أفكار

تشهد الأحزاب الإسلامية تشتتا واضحا بشأن موقفها من الاستفتاء الدستوري الجديد، وانقسمت الآراء وتباينت بين الرفض والدعم، فيما قد تتوخى أطراف أخرى موقف المقاطعة.

صابر بليدي

الجزائر - انقسمت مواقف الإسلاميين في الجزائر حول مشروع الدستور المنتظر عرضه للاستفتاء الشعبي في الأول من نوفمبر القادم، لكنهم أبقوا على أنفسهم في محيط السلطة وفي حدود المسارات التي انتهجتها منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ففيما عبرت حركة البناء عن دعمها له، قررت حركة مجتمع السلم التصويت عليه بالرفض، وذهبت جبهة العدالة إلى مقاطعة الاستحقاق برمته.

وأعلنت أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر "حركة مجتمع السلم"، عن قرارها بالتصويت بـ"لا" على الدستور الجديد خلال الاستفتاء الشعبي المقرر في الأول من نوفمبر، وهو الموقف الذي تبلور في آخر اجتماع لمجلس شؤرة حركة "حمس"، ويرتقب تبليغه لقواعد الحزب.

الإخوان الدوليون سعوا إلى إقامة الصلح بين حركتي التغيير وحمس وبين البناء وحمس إلا أن المساعي لم تحقق غرض الوطاء

وفيما لم يفصل بيان الحركة المعلن في أسباب الموقف الرفض، فإن قيادات حمس وعلى رأسها عبدالرزاق مقري، سبق لها أن وجهت انتقادات شديدة لضمون الوثيقة النهائية وقبلها مسودة الإثراء، مما أعلت الانتطاب حينها بان حمس قد تذهب إلى أبعد نقطة في هذا السياق، غير أن قرار التصويت بـ"لا"، أبقاها في حدود المسار، وبشكل يوحي بأنها ترفض المضمون وليس الخطوة في حد ذاتها.

وجاء موقف حمس مناقضا تماما للموقف الذي تبنته الحركة الشقيقة

انزعاج فرنسي من استمرار التدخل التركي - الروسي في ليبيا

لودريان يتهم موسكو وأنقرة بعرقلة العملية السياسية

الانقسام، لا يتوقف أطراف الصراع على الأرض -أي الجيش والمليشيات- عن التلويح بالحرب.

وأعلنت القوات الجوية التابعة للجيش الأحد انتهاءها من أعمال الصيانة لطائرات الميغ 23 سرب القاذفات "بي إن". وأكد المتحدث باسم القوات المسلحة اللواء أحمد المسماري، عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، الأحد أن طائرات الميغ 23 سرب القاذفات "بي إن" جاهزة لتنفيذ المهام القتالية.



من يقنع الآخر بموقفه

الاتحاد الأوروبي لخلافاته بشأن ليبيا. وحول حقيقة الدعم الفرنسي لحفتر عاد لودريان إلى عام 2015، حين عانت ليبيا من هجمات "داعش" الذي استقر في عدة أماكن في الشمال والجنوب، موضحا أن هذا الأمر سبب مساعدة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر في قتاله ضد الإرهابيين.

وبيما يجري الاستعداد لمحادثات في المغرب وجنيف بهدف التوصل إلى تشكيل سلطة تنفيذية جديدة تنهي حالة

باريس - اتهمت باريس الأحد كلا من أنقرة وموسكو اللتين تصاعد تدخلهما بشكل لافت في ليبيا خلال الأشهر الماضية بالوقوف وراء عرقلة العملية السياسية في البلاد، حيث حمل وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، تركيا وروسيا مسؤولية عرقلة العملية السياسية، محذرا من سونة الصراع.

وحسب تصريحات صحافية أدلى بها لودريان لصحيفة "لوباريزيان" الفرنسية فإن إعادة السلام إلى ليبيا تتلخص في ثلاث خطوات تشمل "تحويل الهدنة الحالية إلى وقف لإطلاق النار، واستئناف النشاط الاقتصادي النقطي وبدء عملية سياسية تؤدي إلى انتخابات"، لكنه استدرك بقوله إن "العملية يعرقلها تدخل القوى الأجنبية (تركيا وروسيا)، التي تدعم جانبا أو آخر من خلال استقدام مقاتلين سوريين".

ودعا لودريان إلى ضرورة الخروج من "سورة الصراع الليبي"، وذلك "من خلال الحوار مع جميع الفاعلين الليبيين المعنيين مباشرة".

واعتبر الموقف الأوروبي حول ليبيا "متجانسا"، موضحا "نحن متفقون مع الألمان والإيطاليين على ضرورة أن يدرك الجميع أنه لن يكون هناك حل عسكري، بمن في ذلك (خليفة) حفتر"، في تطور جديد يعزز الحديث عن تجاوز